كلية التربية

كلية معتمدة من الهيئة القومية لضمان جودة التعليم

إدارة: البحوث والنشر العلمي (المجلة العلمية)

=======

تصور مقترح لتفعيل المشاركة المجتمعية في التعليم قبل الجامعي في مصر

إعــداد

الباحثة / هايدي مصطفي سيد

﴿ المجلد الرابع والثلاثون– العدد الثالث – جزء ثانى – مارس ٢٠١٨م ﴾

http://www.aun.edu.eg/faculty_education/arabic

المستخلص

هدفت الدراسة الحالية إلي التعرف علي واقع المشاركة المجتمعية في التعليم الثانوي العام، وكذلك التعرف علي أهم التغيرات المجتمعيه المعاصرة علي التعليم الثانوي العام ، بالإضافه الي أهم معوقات المشاركه المجتمعية بتلك الصلة ،ووضع تصور مقترح لتفعيل دور المشاركة المجتمعية في دعم التعليم الثانوي ،واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي ،وتم استخدام الأستبانه من إعداد الباحثه كإداه للدراسة ،وبلغت عينة الدراسه (٨٠٠) من المدرين و المعلمين بمدارس التعليم الثانوي العام بمحافظة أسيوط.

وتوصلت الدراسة إلي مجموعة من النتائج من اهمها، ضعف ثقافة العمل الأجتماعي وعدم وضوح رساله التعليم الثانوي عند معظم القيادات المجتمعية والمؤسسات الأقتصادية وانخفاض المردود من المشاركة مقارنة بتكلفتها.

Abrstract

The current study aimed at ;recognizing the reality of societal participation at general secondary education ,and recognizing the mest recent societal variables that face the general secondary education. The study also aimed at presenting the obstacles of societal participation at this stage and setting a suggested proposal to activate the role of societal participation in supporting general secordary education.

The perspective method was used as the study mebhod. The researcher prepared a questionnaire as a sbudy tool. It was applied on a sample of managers and teachers. whose number was (800) at general secondary schools in Assiut governorate. The study came down to most important findings ,which are represented in ; the weakness of social work culture , the unclear missin of general secondary education for many social leaderships and the lack of out came from the societal participation in comparisen of its cost .

مقدمة :

يجتاز العالم اليوم مرحلة تتميز بسرعة التغير في جميع مجالات الحياة بهدف تلبية متطلبات الأفراد وحاجاتهم من جهة والوفاء بحاجات المجتمع في عالم سريع التغير من جهة أخرى، كذلك تتعرض المؤسسات التعليمية بصفة عامة والتعليم الثانوي بصفة خاصة لنفس الدرجة من التغيرات في نظمها وعلاقاتها وقيمها، وهذه التغيرات تؤثر على سلوك أفراد المجتمع واتجاهاتهم وقيمهم ومشاعرهم، وقد يتطلب ذلك ضرورة مواكبة الأفراد لهذه التغيرات وإعدادهم ليكونوا مواطنين قادرين على تحمل المشاركة المجتمعية بفعالية في المجتمع.

وتعد المشاركة المجتمعية حاجة اجتماعية لأن المجتمع بأسره في حاجة إلى الفرد القادر على المشاركة، وذلك لما يترتب على النقص في المشاركة المجتمعية عند الأفراد من اضطراب وخلل في مؤسسات المجتمع المختلفة، وأن الجهل بأهمية المشاركة المجتمعية والنقص فيها لأشد خطرًا على النظم والمؤسسات من الجهل بإدارتها، لأن الأول يدمر قبل أن يعطل، بينما الآخر يعطل بالقدر الذي يمكن إصلاحه وتعويضه.

ويواجه التعليم الثانوي في كل مكان تحديات وصعوبات كبيرة تتعلق بتمويله، حيث أن الاعتمادات المالية الحكومية المتاحة لهذا التعليم تتجه نحو النقص والنضوب في معظم دول العالم وذلك بالمقارنة بحجم الطلب عليه، ونتيجة لذلك فقد اهتمت كافة دول العالم بتوفير مصادر متجددة لدعم وتمويل التعليم وبخاصة من حيث تعزيز المشاركة المجتمعية.

ولأهمية المشاركة المجتمعية في دعم التعليم فقد أوصى المؤتمر العالمى حول التربية للجميع على ضرورة تعزيز المشاركة بين الجهود الشعبية في كافة المجتمعات وبين الحكومات في مجال التعليم، وتأتي هذه التوصية متناغمة مع تقارير البنك الدولي وتوصياته حول ضرورة البحث عن مصادر غير حكومية لدعم التعليم الثانوي إلى ضرورة فتح مجالات أهلية إلى جانب الدعم الحكومي، فأي تحسينات في نوعية التعليم لا تأتي إلا عن طريق إشراك الآباء والجمعيات الأهلية والمجتمعات المحلية في دعم وتمويل التعليم الثانوي.

مشكلة الدراسة:

برزت في الآونة الأخيرة بعض المشكلات الاجتماعية الخطيرة التي بدأ يعاني منها المجتمع المصري والمتمثلة في عدم إدراك الفرد لمشكلات وقضايا المجتمع، وعدم وعيه بواجباته وحقوقه، وأصبح سلوكه يتسم بالتسيب واللامبالاة والسلبية والاستهتار، وظهر ذلك في عدة مظاهر منها الاغتراب والإسراف في الأنانية والتسلطية، وفقدان الهوية، وعدم المحافظة على الممتلكات العامة، والبعد عن القيم الخلقية والاجتماعية السليمة أو عدم المشاركة في الحياة الاجتماعية، وأصبح واضحًا أن الدافع الأساسي وراء هذه المشكلة يكمن في ضعف سلوكيات الأفراد الوطنية، مما أدى إلى إعاقة حركة التنمية التي يتطلبها المجتمع للخروج من مشكلاته الاجتماعية وقد تلاحقت موجات الإصلاح دون أن تتحقق أهدافها.

ومصر كغيرها من الدول النامية تعاني من قصور الإعتمادات المالية المخصصة للتعليم، فعلى الرغم من الجهود الضخمة التي تبذلها الدولة لصالح التعليم، إلا أن المؤشرات الحالية والمستقبلية تشير إلى أن الدولة لن تستطيع وحدها الاستجابة للاحتياجات التعليمية المتزايدة بفعل الزيادة السكانية المستمرة وزيادة التكاليف وارتفاع الأسعار وانخفاض قيمة العملة المحلية، ويرجع السبب في قصور الموارد المخصصة لدعم التعليم إلى اعتماد الدعم والتمويل على الحكومة في المقام الأول، ومن ثم صارت ميزانيته جزءًا من الميزانية العامة للدولة، ولكنه في ظل الطلب الاجتماعي المتزايد على التعليم والاهتمام بجودته واعتماده، لا تستطيع الدولة وحدها أن تفي بكل احتياجاته ومسئولياته.

ولعل من الأسباب الرئيسية في ظهور بعض مشكلات هذه الدراسة هي:

- عظم حجم المشكلات التعليمية والضعف الذي يعانيه التعليم والذي يحتاج إلى قوة مضادة تتفق مع حالته حتى يمكن التصدي له ودعمه وإصلاحه.
- وقوع التعليم بين فكي الرحى هما المشكلات التعليمية والتحديات الطارئة، ويحتاج إلى إرادة قوية للدعم والإصلاح بتخلصه من حالة الطحن التي تكاد تؤدي به.
- عزوف أولياء الأمور ومجالس الآباء عن المشاركة الفعالة.
- ضعف كثير من مؤسسات المجتمع المدني وتنظيماته (رجال الأعمال – الجمعيات الخيرية) في تأدية دورها الذي أصبح خطاً تقليديًا لا يمثل أي عنصر قوة ضاغطة في تفعيل دور المؤسسات التربوية.

ومن هذا المنطلق ، تسعي الدراسة الحالية إلي وضع تصور مقترح لتفعيل المشاركة الاجتماعية في التعليم قبل الجامعي في مصر لتغلب عبي المشكلات التي تم الإشارة إليها سلفاً .

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة فيما يلي:

(أ) الأهمية النظرية:

تعد هذه الدراسة استجابة لما أوصت به العديد من الندوات والمؤتمرات المحلية والعالمية من ضرورة الاستفادة من المتغيرات العربية والعالمية المعاصرة في دعم مؤسسات التعليم العام في مجال تفعيل دور المشاركة المجتمعية كمدخل للإصلاح المدرسي.

(ب) الأهمية التطبيقية:

تكشف لنا الدراسة الميدانية عن واقع المشاركة المجتمعية في التعليم الثانوي العام وكل ذلك ساعدنا أن النتائج التي تم التوصل إليها تفيد المسئولين بوزارة التربية والتعليم والحكومة في التعرف على معوقات المشاركة المجتمعية في مجال دعم التعليم، وكيفية تفعيلها لدعمها وتطويرها في ضوء خبرات وتجارب بعض الدول.

أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة الحالية إلى:

١- التعرف على مفهوم المشاركة المجتمعية وأهدافها ومجالاتها.

٢- التعرف على معوقات المشاركة المجتمعية في التعليم الثانوي العام.

٣- وضع تصور مقترح لتفعيل دور المشاركة المجتمعية في دعم التعليم الثانوي العام والارتقاء بمنظومة التعليم الثانوي في ضوء الاستفادة من المتغيرات العربية والعالمية المعاصرة وخبرات بعض الدول.

أسئلة الدراسة:

قامت الباحثة من خلال الإطار النظري والدراسة الميدانية الإجابة على التساؤلات الآتية:

١- ما الاطار الفكرى للمشاركة المجتمعية وأهدافها ومجالاتها في التعليم الثانوي العام؟

٢- ما معوقات المشاركة المجتمعية لدعم التعليم الثانوي العام في مصر؟

٣- ما التصور المقترح لتفعيل دور المشاركة المجتمعية في دعم التعليم الثانوي العام؟

منهج الدراسة:

تقتضي طبيعة الدراسة استخدام المنهج الوصفي في استخلاص الإطار النظري للدراسة وتحليل النتائج وتفسيرها واستخلاص الدلالات لمتغيرات الدراسة والتي تعتمد على تحليل محتوى المعلومات والبيانات المكتبية من خلال الرجوع إلى الوثائق والأبحاث السابقة، وكذلك الاطلاع على المؤتمرات والندوات العلمية والعالمية.

أدوات الدراسة:

أعدت الباحثة استبانة لجمع البيانات التي تتطلبها متغيرات الدراسة الميدانية (دور المشاركة المجتمعية في دعم التعليم الثانوي) وقامت بتطبيقها على عينة الدراسة.

عينة الدراسة:

تم تطبيق أداة الدراسة على عينة من المديرين والمعلمين والمعنيين بشئون التعليم الثانوي العام.

حدود الدراسة:

أ – حدود مكانية:

تم تطبيق الدراسة على عينة من المدارس الثانوية العامة في محافظة أسيوط وإدارتها المختلفة.

ب– حدود موضوعية:

قامت الباحثة بتحديد مجالات المشاركة المجتمعية تمثلت في (المشاركة في وضع سياسة التعليم – الدعم المادي والفني – التقويم والمتابعة).

مصطلحات الدراسة:

المشاركة المجتمعية:

يعتبر مفهوم المشاركة المجتمعية أكثر اتساعًا من المشاركة وأنها "المساهمة الإيجابية والتطوعية الفعالة من طلاب التعليم الثانوي العام في تحقيق أهداف التعليم العام والمشاركة في بناء مجتمع المعرفة في ضوء دستور أخلاقي يتبناه عن وعي واهتمام ذاتي لمصلحة نفسه والمجتمع".

الاطار النظرى للبحث

أولا : المشاركة المجتمعية : مفهموها – أهميتها – وأسسها ومؤساتها

المشاركة المجتمعية ينظر لها باعتبارها التعبير الصادق عن حق إنساني أكدته وتؤكده كافة المواثيق والدساتير الدولية المرتبطة بحقوق الإنسان ، والتي تؤكد على أن للإنسان الحق الكامل في المشاركة في قضايا مجتمعية عن طريق : إبداء الرأي وتقديم المعرفة للآخرين والاشتراك في الشئون العامة لمجتمعه – بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، بجانب حقه في المشاركة (بحرية) في الحركة الثقافية والتعليمية لهذا المجتمع ، " فالمشاركة – كمبدأ إنساني وديمقراطي – تمنح الإنسان الحق في إخضاع كافة المسائل والموضوعات المؤثرة في حياته وحياة مجتمعه للمناقشة وإبداء الرأي ".

والمشاركة المجتمعية في العملية التعليمية ليست بسيطة ، إذ تتضمن خطوات وآليات تتسم بالشمولية والمرونة الكافية لقبول مبدأ تقاسم المسئولية والسلطة والموارد مع منظمات وهيئات المجتمع المحلي ، لذا فالمشاركة هي أحد الآليات التي تعكس عملية إعادة صياغة العلاقات بين جميع المعنيين بالعملية التعليمية ، وهي رؤية جديدة لتوزيع الأدوار بين مؤسسات التعليم وبين أفراد المجتمع أو بينهما وبين المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص.

حيث يرى كلاً من رسمي عبد الملك ومنى صادق (٢٠٠٣) أن المشاركة المجتمعية تنطوي على عملية إعادة الهيكلة التنظيمية بين المستويات الإدارية في وزارة التربية والتعليم بجانب ابتكار الأشكال التنظيمية التي تربط بين وزارة التربية والتعليم من جهة وبين الجهات الحكومية المعنية لشئون التنمية الاجتماعية على مستوى المحافظات من الجهة الأخرى[١].

كما عبر عن ذلك حسين كامل بهاء الدين وزير التربية والتعليم السابق (٢٠٠٣م) ، فإن الحرص على دعم وتقوية أواصر المشاركة بين إدارة المدرسة الثانوية باعتبارها الأساس ، والأسرة وأفراد ومؤسسات المجتمع المحلي المحيط بها وجمعياته الأهلية ومجالسه المحلية قد أصبح ضرورة عصرية ، ضماناً لشعور الجميع بأن المدرسة الثانوية امتداد طبيعي للأسرة ، وأنها تسعى لتحقيق طموحات كل فرد بالمجتمع ، فيسعى هو الآخر إلى نجاح رسالتها ، فيتابع المجتمع المحلي بأفراده ومؤسساته الأهلية ، ميزانية المدرسة ومشاريعها وينهض بمسئولية تمويل ما تحتاجه لتنفيذ برامجها وتفعيل أنشطتها ، ويتعاون معها للحد مما يجابهها من مشكلات[٢].

(١) مفهوم المشاركة المجتمعية Social participation

دخلت المشاركة المجتمعية ضمن مفردات أدبيات اللغة والعلم في الفترة الأخيرة من القرن العشرين ، ومع الاهتمام بها شاع استخدامها في مجال الإدارة ، واستطاعت الإدارة التربوية أن تعتمد عليها كثيراً كوسيلة وهدف للتنمية الاجتماعية والاقتصادية ، وتعني المشاركة المجتمعية " جميع المجهودات المنظمة التي تبذلها مؤسسات المجتمع المدني كافة ، والمواطنين القادرون على البذل والعطاء بالمال والفكر في معاونة الإدارة المدرسية ، لتحقيق الصالح العام لمستقبل أبنائهم وتنمية أوطانهم "[٣].

---

(١) رسمي عبد الملك رستم ومنى صادق: تفعيل دور الشراكة المجتمعية في العملية التعليمية وسلطات المحافظات في إدارة التعليم "الإطار العام للدراسة": القاهرة، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، ٢٠٠٣م، ص٨٥.

(٢) حسين كامل بهاء الدين: مفترق الطرق، القاهرة، دار المعارف، ٢٠٠٣م، ص٨٦.

(٣) ظريف بطرس: "المشاركة المجتمعية في التنمية الريفية، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، إدارة التنمية الريفية، المجلد الأول، الدراسات والبحوث النظرية، ١٩٨٧م، ص١٢٢.

ويعد مفهوم المشاركة من المفاهيم التي لم تحظ بالتحديد القاطع ، شأنها في ذلك شأن معظم – إن لم يكن كل – المفاهيم في مجال العلوم الإنسانية ، وغالباً ما يكون مرتبطاً بمجال آخر من مجالات المعرفة.

وقد عرفها " محيى الدين صابر " – على أنها " اشتراك المواطنين ي المشاريع التنموية المحلية لتنمية المجتمع على أساس من الوعي والانتماء ، بحيث لا يفعلون ما يتعارض مع مصلحة المجتمع المحلي ، وحتى ينتفع بمشاركتهم "[١].

كما يعرفها " سيد عثمان " بأنها " اشتراك الفرد مع الآخرين في عمل ما يمليه الاهتمام وما يتطلبه الفهم من أعمال تساعد الجماعة في إشباع حاجاتها وحل مشكلاتها والوصول إلى أهدافها وتحقيق رفاهيتها والمحافظة على استمرارها "[٢].

فماذا عن أهداف المشاركة المجتمعية في التعليم ؟

(٢) أهمية المشاركة المجتمعية :

قد تشكل المشاركة المجتمعية مدخلاً مهماً لتطوير أداء المدرسة، والمشاركة المجتمعية ي التعليم من شأنها أن تسهم ي توفير الوقت والجهد والمواد على المدى الطويل، وتؤدي إلى تفعيل العلاقات بين المجتمع المدرسي والمجتمع الخارجي، وتتحول المدارس لخدمة المجتمع والمجتمع لخدمة المدارس[٣].

ويرى " أحمد الخطيب " أن الاهتمام بمشاركة منظمات ومؤسسات المجتمع المحلي في التعليم يرجع إلى عدة أسباب منها :[٤]

١- انتشار مبادئ الديمقراطية، والشراكة، واللامركزية في اتخاذ القرار تحتم ضرورة إشراك مؤسسات المجتمع المحلي في عملية صنع القرار، والتمويل، وإدارة العملية التعليمية.

٢- عدم قدرة كثير من الحكومات على تحمل التمويل،وإدارة، وتوفير التعليم لجميع المواطنين بنفسها نتيجة تزايد أعداد السكان من ناحية ومن ناحية أخرى العودة إلى توفير تعليم ذي توعية جيدة للجميع والذي لا يستطيع كثير من الدول القيام به بمفردها.

---

(١) محيى الدين صابر: "الإدارة المحلية ودورها في تنمية المجتمع"، سرس الليان، مطبعة مركز تنمية المجتمع، ١٩٦٢م، ص١٦٦.

(٢) سيد أحمد عثمان: "التحليل الأخلاقي للمسئولية الاجتماعية"، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٩٦م، ص٤٧.

(٣) محمد حسنين العجمي: "متطلبات ترشيد الإنفاق التعليمي للحد من بعض مشكلات تمويل التعليم قبل الجامعي بـ ج.م.ع"، مجلة مستقبل التربية العربية، المركز العربي للتعليم والتنمية، المجلد ١٠، أكتوبر ٢٠٠٤م÷ ص٢٦٣.

(٤) أحمد الخطيب وآخرون: "المدرسة والمجتمع وتعليم المستقبل"، عمان: دار الكتاب العالمي للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦م، ص٩٥.

٣- الحاجة إلى أفكار وإبداعات جديدة فيما يتعلق بالعملية التعليمية، والتي قد توفرها المنظمات غير الحكومية بشكل أفضل من الحكومات لكون الأخيرة مقيدة بسلسلة طويلة من التعقيدات البيروقراطية والتي تحد في كثير من الأحيان من الابتكار والأفكار الجديدة.

(٣) أهداف المشاركة المجتمعية في التعليم :

أصبح ينظر إلى التفاعل الإيجابي بين المدرسة – من ناحية – وبين المجتمع المحلي بمؤسساته وأعضائه – من ناحية أخرى –، بأنه السبيل الأنسب لتكوين الشخصية المتكاملة للتلميذ من جميع جوانبها – العقلية والمهارية والوجدانية – وقد أكد ذلك ما انتهت إليه دراسة " رسمي عبد الملك ونادية عبد المنعم " (١٩٩٩م)[١] " ودراسة " علي الشخيبي " (٢٠٠٤م)[٢] ودراسة "حنان إسماعيل" (٢٠٠٤م) من بيان ما يمكن للمشاركة المجتمعية في التعليم أن متحققة من أهداف[٣]. وترى (الدراسة الحالية) – بناءً على ما انتهت إليه الدراسات السابقة حيال ما يمكن أن تحققه المشاركة المجتمعية من أهداف – أن أهم أهداف المشاركة المجتمعية في التعليم يمكن تحديدها في :

- توفير الموارد المالية والمادية اللازمة لتجويد التعليم، كرد فعل طبيعي للحاجة إلى مدارس جديدة – لتخفيض كثافة الفصول – وإدخال التكنولوجيات المعاصرة، وتكوين الكفايات والمهارات العقلية والعملية لمعلميه وتلاميذه.
- توفير التمويل الكافي لمدخلات النظام التعليمي – كتدريب وتأهيل المعلمين ، وبناء المناهج المتطورة والملائمة وروح العصر ، وتطوير إدارة التعليم وتشريعاته ، وتجويد نوعية التلميذ – وتجويدها بغية إصلاحه وتطويره.
- توفير الدعم المالي والمادي للمدرسة بما يكفل تفعيل كافة أنشطتها ، ومن ثم الحد من بعض المشكلات التي يعاني منها التلاميذ وتؤثر بدورها سلباً على أدائهم الأكاديمي (الارتباط من خلال المساهمة بالموارد المادية والبشرية).
- تحقيق الدعم المتبادل بما يضمن زيادة المجموع الكلي للموارد ، سواء أكانت بشرية أم مادية ويدعم من إمكانية تحقيق مؤسسات التعليم لأهدافها.
- تعزيز الشعور بالملكية Ownership فالأفراد عندما يعملون معاً في مهمة واحدة، تزيد فرصة الشعور بالملكية أكثر من عمل الفرد بمفرده ، فالتعاون يسمح للشركاء بتركيز مهامهم ، تحقيقاً للأفضل.

---

(١) رسمي عبد الملك رستم ونادية عبد المنعم: مرجع سابق ، ص٩٢.

(٢) علي السيد الشخيبي: " تفعيل المعايير القومية للتعليم في مصر – مجال خدمة المجتمع المحلي "، ورقة عمل قدمت إلى مؤتمر الجمعيات الأهلية ونشر ثقافة المعايير القومية في التعليم، جمعية حواء المستقبل، القاهرة، مايو ٢٠٠٤م، ص٩٢.

(٣) حنان إسماعيل أحمد: " رؤية مقترحة لتفعيل دور التعليم المجتمعي للفتيات في مصر"، مجلة التربية – جامعة عين شمس، ع (٢٨)، ج (٢٤)، ٢٠٠٤م، ص٩٢.

(٤) أسس ومبادئ ضمان تحقيق المشاركة المجتمعية في التعليم لأهدافها :

لكي نضمن تحقيق المشاركة المجتمعية في التعليم لأهدافها بكفاءة، سواء على المستوى المؤسسي أو الفردي اقترحت دراسة " سيد عثمان " (١٩٧٩م)[١] ودراسة " رسمي عبد الملك ومنى صادق " (٢٠٠٣م)[٢] ودراسة " علي الشخيبي " (٢٠٠٤م)[٣] بعضاً من الأسس والمبادئ التي يجب انتهاجها. ونرى أنه لكي تحقق المشاركة المجتمعية في التعليم (أهدافها وبكفاءة عالية)، لذلك يجب الاهتمام ومراعاة الأسس والمبادئ الآتية :

- تعديل القوانين والقرارات التي تعوق تفعيل المشاركة المجتمعية، وبما يتفق ومنح فرصة المشاركة لمؤسسات المجتمع وأفراده لخدمة التعليم وتجويده.
- تبني وزارة التربية والتعليم لسياسة اللامركزية في إدارة التعليم، فتتمكن كل إدارة تعليمية ومدرسية من تحقيق التفاعل الإيجابي مع مجتمعها وبيئتها المحلية المحيطة، خاصة وأن لكل مجتمع وبيئة محلية خصوصياته وإمكاناتها.
- الإيمان بأن الإصلاح التعليمي بحاجة إلى الدعم المتطور وارتباط المعنيين في هذه العملية الديناميكية، مما يتطلب الفهم الراسخ لأهمية تزايد التعاون والمشاركة الإيجابية للتغلب على معوقات الإصلاح والتطوير.

(٥) مؤسسات المشاركة المجتمعية :

إن المشاركة المجتمعية في التعليم تنطوي على عملية إعادة الهيكلة التنظيمية بين المستويات الإدارية في وزارة التربية والتعليم ، وبالإضافة إلى ابتكار الأشكال التنظيمية التي تربط بين وزارة التربية والتعليم من جهة وبين الجهات الحكومية الأخرى المعنية بشئون التنمية الاجتماعية على مستوى المحافظات من الجهة الأخرى، وبهذا الشكل يتوافق محور المشاركة المجتمعية مع أسلوب اللامركزية ودعم المنظمات الحكومية والأهلية للإدارات التعليمية.

---

(١) سيد أحمد عثمان: " المسئولية الاجتماعية والشخصية المسلمة " – دراسة نفسية تربوية، القاهرة، الأنجلو المصرية، ١٩٧٩م، ص٩٥.
(٢) المرجع السابق ، ص٩٥ .
(٣) علي السيد الشخيبي: مرجع سابق ، ص٩٦.

وحيال ذلك حددت دراسة " أحمد كامل الرشيدي " (١٩٩٨م)[١] ودراسة "محمد جاد الرب وعماد عطية" (١٩٩٣م)[٢] ودراسة "ممدوح الصدفي ومحمد عبد السميع" (١٩٩٥م)[٣] ودراسة "رسمي عبد الملك ونادية عبد المنعم " (١٩٩٩م)[٤] ودراسة "عاطف بدر وأمل قناوي" (٢٠٠٢م)[٥] ودراسة "أيمن عبد الوهاب" (٢٠٠٤م)[٦] ودراسة "جورجيت جورج" (٢٠٠٤م)[٧] ودراسة "علي الشخيبي" (٢٠٠٤م)[٨]، أهم أطراف المشاركة المجتمعية في التعليم في وزارة التربية والتعليم كوسيط رسمي للدولة لتنفيذ السياسة التعليمية، والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني ورجال الأعمال والمفكرون وأولياء الأمور والهيئات الدولية والجامعات ومراكز البحث العلمي والمؤسسات الإعلامية، والمجالس الشعبية المنتخبة بما تمتلكه من حقوق الرقابة والمتابعة لمؤسسات المجتمع المدني ومؤسسات التمويل المحلية والأجنبية.

وبناءًا على ما حددته الدراسات السابقة من أطراف المشاركة المجتمعية في التعليم، نرى أن أهم أطراف المشاركة المجتمعية في التعليم وأبرزها وأبرز مجالاتها هي مؤسسات المجتمع المدني تبدو ممثلة في الآتي:

(أ) مؤسسات المجتمع المدني ودعم العملية التعليمية :

ويتضمن مجموعة متنوعة من المؤسسات المدنية وأبرزها: وسائط الإعلام بنوعياتها والمؤسسات النقابية والعمالية والمهنية والأحزاب السياسية وجماعات رجال الأعمال والغرف التجارية والصناعية، وتكتسب تلك المؤسسات المدنية قوتها من قدرتها على خلق المناخ المناسب والملائم للمشاركة الفعالة والمنتظمة والمستمرة والمؤثرة على فعالية العملية التعليمية على الصعيد المحلي.

---

(١) أحمد كامل الرشيدي: "دور المشاركة الشعبية في حل المشكلات المدرسية – دراسة ميدانية"، مجلة كلية التربية بأسوان، كلية التربية بأسوان، جامعة أسيوط، ع(٢)، ديسمبر ١٩٩٨م، ص٩٩.

(٢) محمد جاد الرب وعماد محمد عطيه: "أنماط التعاون بين المدرسة والأسرة ودورها في حل بعض المشكلات المدرسية بالمرحلة الابتدائية"، مجلة كلية التربية بأسوان، جامعة أسيوط، ع(٨)، مارس ١٩٩٣م، ص٩٩.

(٣) ممدوح الصدفي ومحمد عبد السميع: "دور بعض المنظمات الاجتماعية ي مواجهة مشكلات المجتمعات العشوائية، دراسة سيسو تربوية لدور جمعيات تنمية المجتمع المحلي"، التربية، كلية التربية، جامعة الأزهر، ع(٥)، أغسطس ١٩٩٥م، ص٩٩.

(٤) رسمي عبد الملك رستم ونادية عبد المنعم: مرجع سابق ، ص٩٩.

(٥) عاطف بدر أبو زينة، أمل مختار قناوي: " الدور التربوي للجمعيات الأهلية بمحافظة بني سويف، دراسة ميدانية"، مجلة البحث في التربية وعلم النفس، كلية التربية، جامعة المنيا، المجلد (١٧)، ع(٢)، أكتوبر ٢٠٠٢م، ص٩٩.

(٦) أيمن عبد الوهاب: "دليل الجمعيات الأهلية القوية في محافظة القاهرة،"، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٤م، ص٩٩.

(٧) جورجيت جورج: "المشاركة المجتمعية مطلب أساسي لمواجهة بعض قضايا التعليم – بين أصالة الماضي وواقع الحاضر"، المؤتمر العلمي السنوي بكلية التربية، جامعة المنصورة بالاشتراك مع مركز الدراسات المعرفية بالقاهرة، آفاق الإصلاح التربوي في مصر، ٢-٣ أكتوبر، ٢٠٠٤م، ص٩٩.

(٨) علي السيد الشخيبي: "المشاركة المجتمعية في التعليم الطموح والتحديات"، ورقة بحثية قدمت إلى المؤتمر العلمي السنوي لكلية التربية، جامعة المنصورة بالاشتراك مع مركز الدراسات المعرفية بالقاهرة، آفاق الإصلاح التربوي في مصر ٢-٣ أكتوبر ٢٠٠٤م، ص٩٩.

وتضيف دراسة "أيمن عبد الوهاب" (٢٠٠٤م)[١] ودراستي "علي الشخيبي" (٢٠٠٤م)[٢]، (٢٠٠٤م)[٢]، حيال مشاركة مؤسسات المجتمع المحلي في العملية التعليمية المشروعات والمجالات التالية :

- تنفيذ الأفراد ورجال الأعمال والشركات " مشروع كفالة التلميذ اليتيم " والذي بمقتضاه يكفل الفرد أو الشركة عدداً من التلاميذ اليتامي ، وذلك بدفع مبالغ مالية ثابتة شهرية أو سنوية تساعدهم على الاستمرار في المدرسة.
- تفتح المدرسة أبوابها لأبناء المجتمع أثناء الإجازات والفترات المسائية اليومية، وممارسة الأنشطة الرياضية والهوايات وتعليم الحاسب الآلي والانترنت، وفتح أبواب المكتبة المدرسية للإطلاع والبحث والاستفادة من ورش المدرسة ومختبراتها في إثراء الهوايات وتنميتها وإقامة المتطلبات الاجتماعية والدينية بالمدرسة والإفادة من عوائدها في تطوير المدرسة.

ولأهمية دور مؤسسات المجتمع المدني في دعم العملية التعليمية فسوف تتناول الدراسة دور مؤسسات المجتمع المدني الممثلة في: الأحزاب السياسية، المجالس الشعبية، نقابة المهن التعليمية، الجمعيات الأهلية، مجالس الآباء والمعلمين، مجالس الأمناء التي تحول دون قيام كل من هذه المؤسسات بدورها في دعم العملية التعليمية على النحو التالي :

(١) الأحزاب السياسية ودعم العملية التعليمية

يعرف الحزب السياسي بأنه كل جماعة من الناس تخضع لتنظيم معين وتعتنق أيديولوجية محددة تؤمن بها وتدافع عنها وتعمل على بلورتها في صورة برنامج يقوم على أهداف سياسية واقتصادية واجتماعية وتربوية ترنوا في مجملها إلى الخير العام ورفاهية المجتمع[٣].

وتمثل الأحزاب السياسية أحد مؤسسات المجتمع التي نشأت نتيجة للتطور الحضاري، حيث انتشار التعليم وظهور فئات اجتماعية جديدة راغبة فيه وقادرة على المشاركة في حياة المجتمع، وهي وفقاً لهذا المفهوم تسهم الإعلام وباقي مؤسسات التربية النظامية واللانظامية في إعداد وتنمية الإنسان[٤].

---

(١) أيمن عبد الوهاب: " دليل الجمعيات الأهلية التنموية في محافظة القاهرة"، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٤م، ص١٠٢.

(٢) علي السيد الشخيبي: مرجع سابق ، ص١٠٢.

(٣) أحمد حسين الصغير، الدور التربوي للأحزاب السياسية في المجتمع المصري، رسالة دكتوراه قدمت لكلية التربية بسوهاج جامعة جنوب الوادي، عام ١٩٩٧م، ص٩.

(٤) أحمد حسين الصغير، مرجع سابق ، ص٢.

(٢)المجالس الشعبية المحلية ودعم العملية التعليمية

المجالس الشعبية المحلية بالمحافظات والمراكز والمدن والأحياء والقرى هي أجهزة شعبية منتخبة تشارك في حدود ما رسمه قانون الحكم المحلي رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ وتعديله بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٠ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٧٩ مديريات التربية والتعليم والإدارات التعليمية والمدارس وتتعاون معها في دعم العملية التعليمية والتربوية من خلال: توفير الدعم المادي اللازم للنهوض بالعملية التعليمية، والتخطيط واتخاذ القرارات والتنفيذ على المستوى المحلي، وتتعاون معها أيضاً في ربط المدارس بالبيئة المحلية وتوفير المباني المدرسية والأثاث والخامات اللازمة للتدريبات العملية بالمدارس.

(٣) نقابة المهن التعليمية ودعم العملية التعليمية

النقابة المهنية هي تنظيم مهني واجتماعي يقوم على تجميع الأفراد الذين ينتمون إلى مهنة معينة أو مهن متقاربة ومترابطة، وتربطهم مصالح مشتركة وغايات متشابهة، وينشأ هذا التنظيم وفق قانون معين (قانون النقابة) وطبقاً للائحة داخلية تنظم العمل النقابي[١].

وقد عرفت مصر النقابات المهنية في أواخر القرن التاسع عشر حيث أنشئت أول نقابة لعمل السجائر عام ١٨٩٩، وأنشئت نقابة المعلمين كأول نقابة مهنية عام ١٩١٢ وتوالى بعد ذلك إنشاء النقابات المهنية فأنشئت نقابة المهن الطبية بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٤٠، وأنشئت نقابة الصحفيين بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٤١ ونقابة المهندسين بالقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦، ونقابة المهن الزراعية بالقانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٤٩ ونقابة المهن التعليمية بالقانون رقم ٢١٩ لسنة ١٩٥١[٢].

(أ) الأسرة :

يستمد الآباء وأولياء الأمور أهمية دورهم ومكانتهم من مسئولياتهم المباشرة عن تعهد أبنائهم بأساليب النمو والحياة والترفيه، ودورهم الرئيسي في التنشئة الاجتماعية، ومن حاجة المؤسسات التعليمية وبخاصة الأولية منها لمؤازرة البيت والأسرة لجهودها ، من خلال تبادل الآراء والتعاون والمشاركة، للتغلب على ما يواجه العملية التعليمية من الصعوبات وما ينتاب مؤسسات التعليم من جوانب قصور.

---

(١) عماد صموئيل وهبه جرجس، "الدور التربوي للنقابات المهنية في المجتمع المصري في ضوء بعض المتغيرات المعاصرة"، دراسة ميدانية، رسالة دكتوراه قدمت لكلية التربية بسوهاج جامعة جنوب الوادي، عام ٢٠٠٤، ص٤٣.

(٢) عماد صموئيل وهبه جرجس، مرجع سابق، ص ص ٧٧-٨٢.

ولعل أبرز مجالات المشاركة الأسرية في العملية التعليمية تتمثل في: تفعيل مجالس الآباء والمعلمين ومجالس الأمناء والاستفادة في رؤيتها نحو واقع التعليم ومستقبله، مع ضرورة تفعيل معالم هذه الرؤية عند محاولة تحسين التعليم أو تطويره، ذلك من خلال عقد الاجتماعات الدورية، وتنظيم الندوات والمؤتمرات داخل المدرسة وخارجها،مع إتاحة فرصة المشاركة للعلماء والمفكرين والمثقفين من أبناء المجتمع المحلي أو الزائرين من خارجة، بجانب مشاركة أولياء الأمور في صناعة القرارات التي تتخذها المدرسة وتهم مصلحة التلميذ، سواء على المستوى العقلي أو السلوكي أو المهاري، مع ترحيب إدارة المدرسة بزيارات أولياء الأمور في الأوقات المحددة لذلك، وتيسير سبل وكيفية التواصل فيما بينهم للتعرف على مستوى أبنائهم وسلوكياتهم، هذا بالإضافة إلى حث ونصح أولياء الأمور للأسر ذات المستوى الاقتصادي المرتفع على التبرعات المالية والعينية لمساعدة التلاميذ الفقراء على الاستمرار في المدرسة.

(ب) مجالس الآباء (أولياء الأمور)

تعتبر مجالس الآباء من أهم أحد المؤسسات المجتمعية التي تسهم مساهمة فاعلة في تفعيل دور المدرسة، كونها منبثقة من أولياء الأمور بالمدرسة، والقائمين على التعليم من المعلمين والمسئولين من هيئة إدارية وتعليمية، حيث أكدت الدراسات والأبحاث أن المدرسة وسيلة أساسية لنمو المجتمعات، وتطوير تراثها وثقافتها الحضارية، ومواكبتها للمعطيات المعاصرة من تقدم علمي وتكنولوجي وثورة معرفية، وفي هذا المجال فالمدرسة بحاجة إلى رعاية كاملة من المؤسسات المجتمعية الأخرى للنهوض بها وتمكينها من فاعلية الأداء، وإحاطتها بالظروف المناسبة التي تكفل لها تحقيق رسالتها وأيضاً حمايتها من التحديات الخارجية والداخلية، التي قد تعوق أدائها ودورها الحقيقي، كما أن هناك العديد من الدراسات التي أكدت على أن العلاقة بين أولياء الأمور مازالت محدودة لعدة عوامل منها (غياب الوعي الكافي لأهمية الدور الذي تقوم به مجالس الآباء وعزوفهم عن المشاركة الفاعلة).

(ج) الجمعيات الأهلية ودعم العملية التعليمية

تنظر إليها " أماني قنديل " (١٩٩٧م)[١] و "حسين الجمال " (٢٠٠٠م)[٢] و " محمد حسنين هيكل " (٢٠٠٠م)[٣] و " عبد السلام الصباغ " (٢٠٠١م)[٤] باعتبارها " تنظيماً اجتماعياً يضم فئات متعددة من أفراد المجتمع من كافة طوائفه ومستوياته الاقتصادية والاجتماعية – يمكنها المشاركة في النهوض بقضايا المجتمع المختلفة ".

---

(١) أماني قنديل: " سياسة الإصلاح الاقتصادي وانعكاساتها على الجمعيات الأهلية في مصر من منظور مقارنة لبعض الدول الليبرالية الجديدة"، جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٧م، ص١٠٣.

(٢) حسين الجمال: " دور الصندوق الاجتماعية للتنمية في دعم الجمعيات الأهلية في ظل العولمة "، مؤتمر الجمعيات الأهلية وتحديات القرن الحادي والعشرين ٢٢-٢٤ يناير، القاهرة، ٢٠٠٠م، ص١٠٣.

(٣) محمد حسنين هيكل: " حديث عن السياسة الداخلية " مجلة وجهات النظر ي الثقافة والسياسة والفكر، ع(١٧)، م(٢)، القاهرة، المصرية للنشر العربي والدولي، يونيو ٢٠٠٠م، ص١٠٣.

(٤) عبد السلام محمد الصباغ " تفعيل دور الجمعيات الأهلية المصرية في التعليم في ضوء خبرات بعض الدول المتقدمة "، دكتوراه غير منشورة، قسم أصول التربية، معهد الدراسات والبحوث التربوية، جامعة القاهرة، ٢٠٠١م، ص١٠٣.

وتنظر إليها أيضاً " عزة سليمان وآخرون " (٢٠٠١م)[١] بأنها " جماعة ذات تنظيم مستمر لمدة محدودة أو غير محددة، تتألف من أفراد طبيعيين أو اعتباريين أو منهما معاً، وذلك لغرض (غير) الحصول على ربح مادي (أساساً) لمؤسسيها، وتتسم أنشطتها بكونها نابعة من الرغبة القوية لهؤلاء الأفراد في سد بعض احتياجات الناس، والتوصل إلى حلول عملية لمشكلاتهم، قائمة على الفكر التطوعي والمشاعر الإنسانية الفياضة والبعد عن الأنانية".

وأعدت الباحثة استبانه تم تطبيقها علي عينة ممثلة من المديرين والمعلمين وتضمنت الاستبانه علي ثلاثة محاور

المحور الأول : يتضمن عبارات تقيس واقع المشاركة المجتمعية بالتعليم الثانوي

المحور الثاني : يتضمن عبارات تقيس معوقات المشاركة المجتمعية بالتعليم الثانوي

المحور الثالث : يتضمن عبارات توضح متطلبات المشاركة المجتمعية بالتعليم الثانوي

نتائج الدراسة:

أسفرت الدراسة بإطارها النظري وجانبها الميداني عن عديد من النتائج أهمها:

- قلة المعلومات المتوفرة عن المدرسة ومشكلاتها لدى أعضاء المجتمع المدني.
- ضعف ثقافة العمل الاجتماعي.
- عدم وضوح رسالة التعليم الثانوي عند معظم القيادات المجتمعية والمؤسسات الاقتصادية.
- اعتبار الاهتمام بمرحلة التعليم الثانوي نوعًا من الترف وليست ضرورة.
- انخفاض المردود من المشاركة مقارنة بتكلفتها.

(١) عزة سليمان وآخرون: " الجمعيات الأهلية وأولويات التنمية بمحافظات جمهورية مصر العربية " سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم (١٣٦)، القاهرة، معهد التخطيط القومي، يناير ٢٠٠١م، ص١٠٣.

توصيات الدراسة:

بناءاً علي النتائج السابقة تقدم الباحثة التوصيات الأتية :

١- ضرورة صياغة رؤية ورسالة وفلسفة وأهداف ومعايير واضحة للمشاركة المجتمعية في المدارس.

٢- قيام النظام التعليمي والتربوي بغرس مفهوم "التعليم مسئولية الجميع" وأن الأمر يتطلب عدم انفراد طرف دون الآخر كونه عمل تكاملي يتم في شكل آلية تضامن مشاركة الجميع في تحمل المسئولية.

٣- إنشاء مكتب يختص بتفعيل المشاركة المجتمعية في كل مديرية تعليمية.

٤- إنشاء مكتب داخل محل مدرسة للمشاركة المجتمعية يختص بتحفيز المواطنين نحو المشاركة في اتخاذ القرارات والمشاركة في مواجهة مشكلات المدرسة.

٥- وضع دوافع الأداء، والقدرات والمهارات كمعايير لقياس الأداء الوظيفي.

المراجع :-

١) رسمي عبد الملك رستم ومنى صادق: تفعيل دور الشراكة المجتمعية في العملية التعليمية وسلطات المحافظات في إدارة التعليم "الإطار العام للدراسة": القاهرة، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، ٢٠٠٣م، ص٨٥.

٢) حسين كامل بهاء الدين: مفترق الطرق، القاهرة، دار المعارف، ٢٠٠٣م، ص٨٦.

٣) ظريف بطرس: "المشاركة المجتمعية في التنمية الريفية، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، إدارة التنمية الريفية، المجلد الأول، الدراسات والبحوث النظرية، ١٩٨٧م، ص١٢٢.

٤) محيى الدين صابر: "الإدارة المحلية ودورها في تنمية المجتمع"، سرس الليان، مطبعة مركز تنمية المجتمع، ١٩٦٢م، ص١٦٦.

٥) سيد أحمد عثمان: "التحليل الأخلاقي للمسئولية الاجتماعية"، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٩٦م، ص٤٧.

٦) محمد حسنين العجمي: "متطلبات ترشيد الإنفاق التعليمي للحد من بعض مشكلات تمويل التعليم قبل الجامعي بـ ج.م.ع"، مجلة مستقبل التربية العربية، المركز العربي للتعليم والتنمية، المجلد ١٠، أكتوبر ٢٠٠٤م÷ ص٢٦٣.

٧) أحمد الخطيب وآخرون: "المدرسة والمجتمع وتعليم المستقبل"، عمان: دار الكتاب العالمي للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦م، ص٩٥.

٨) رسمي عبد الملك رستم ونادية عبد المنعم: " تفعيل الشراكة المجتمعية في إدارة النظم التعليمية "- دراسة مستقبلية على التعليم الثانوي المصري في ضوء بعض الخبرات المعاصرة، القاهرة، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، ١٩٩٩م، ص٩٢.

٩) علي السيد الشخيبي: " تفعيل المعايير القومية للتعليم في مصر – مجال خدمة المجتمع المحلي "، ورقة عمل قدمت إلى مؤتمر الجمعيات الأهلية ونشر ثقافة المعايير القومية في التعليم، جمعية حواء المستقبل، القاهرة، مايو ٢٠٠٤م، ص٩٢.

١٠) حنان إسماعيل أحمد: " رؤية مقترحة لتفعيل دور التعليم المجتمعي للفتيات في مصر"، مجلة التربية – جامعة عين شمس، ع (٢٨)، ج (٢٤)، ٢٠٠٤م، ص٩٢.

١١) سيد أحمد عثمان: " المسئولية الاجتماعية والشخصية المسلمة " – دراسة نفسية تربوية، القاهرة، الأنجلو المصرية، ١٩٧٩م، ص٩٥.

١٢) علي السيد الشخيبي: " تفعيل المعايير القومية للتعليم في مصر: مجال خدمة المجتمع المحلي "، ورقة عمل قدمت إلى مؤتمر الجمعيات الأهلية ونشر ثقافة المعايير القومية في التعليم، جمعية حواء المستقبل، القاهرة، مايو ٢٠٠٤م، ص٩٦.

١٣) أحمد كامل الرشيدي: "دور المشاركة الشعبية في حل المشكلات المدرسية – دراسة ميدانية"، مجلة كلية التربية بأسوان، كلية التربية بأسوان، جامعة أسيوط، ع(٢)، ديسمبر ١٩٩٨م، ص٩٩.

١٤) محمد جاد الرب وعماد محمد عطيه: "أنماط التعاون بين المدرسة والأسرة ودورها في حل بعض المشكلات المدرسية بالمرحلة الابتدائية"، مجلة كلية التربية بأسوان، جامعة أسيوط، ع(٨)، مارس ١٩٩٣م، ص٩٩.

١٥) ممدوح الصدفي ومحمد عبد السميع: "دور بعض المنظمات الاجتماعية ي مواجهة مشكلات المجتمعات العشوائية، دراسة سيسو تربوية لدور جمعيات تنمية المجتمع المحلي"، التربية، كلية التربية، جامعة الأزهر، ع(٥)، أغسطس ١٩٩٥م، ص٩٩.

١٦) عاطف بدر أبو زينة، أمل مختار قناوي: " الدور التربوي للجمعيات الأهلية بمحافظة بني سويف، دراسة ميدانية"، مجلة البحث في التربية وعلم النفس، كلية التربية، جامعة المنيا، المجلد (١٧)، ع(٢)، أكتوبر ٢٠٠٢م، ص٩٩.

١٧) أيمن عبد الوهاب: "دليل الجمعيات الأهلية القوية في محافظة القاهرة،"، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٤م، ص٩٩.

١٨) جورجيت جورج: "المشاركة المجتمعية مطلب أساسي لمواجهة بعض قضايا التعليم – بين أصالة الماضي وواقع الحاضر"، المؤتمر العلمي السنوي بكلية التربية، جامعة المنصورة بالاشتراك مع مركز الدراسات المعرفية بالقاهرة، آفاق الإصلاح التربوي في مصر، ٢-٣ أكتوبر، ٢٠٠٤م، ص٩٩.

١٩) علي السيد الشخيبي: "المشاركة المجتمعية ي التعليم الطموح والتحديات"، ورقة بحثية قدمت إلى المؤتمر العلمي السنوي لكلية التربية، جامعة المنصورة بالاشتراك مع مركز الدراسات المعرفية بالقاهرة، آفاق الإصلاح التربوي في مصر ٢-٣ أكتوبر ٢٠٠٤م، ص٩٩.

٢٠) أيمن عبد الوهاب: " دليل الجمعيات الأهلية التنموية في محافظة القاهرة"، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٤م، ص١٠٢.

٢١) أحمد حسين الصغير، الدور التربوي للأحزاب السياسية في المجتمع المصري، رسالة دكتوراه قدمت لكلية التربية بسوهاج جامعة جنوب الوادي، عام ١٩٩٧م، ص٩.

٢٢) عماد صموئيل وهبه جرجس، "الدور التربوي للنقابات المهنية في المجتمع المصري في ضوء بعض المتغيرات المعاصرة"، دراسة ميدانية، رسالة دكتوراه قدمت لكلية التربية بسوهاج جامعة جنوب الوادي، عام ٢٠٠٤، ص٤٣.

٢٣) عماد صموئيل وهبه جرجس، مرجع سابق، ص ص ٧٧-٨٢.

٢٤) أماني قنديل: " سياسة الإصلاح الاقتصادي وانعكاساتها على الجمعيات الأهلية في مصر من منظور مقارنة لبعض الدول الليبرالية الجديدة"، جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٧م، ص١٠٣.

٢٥) حسين الجمال: " دور الصندوق الاجتماعية للتنمية في دعم الجمعيات الأهلية في ظل العولمة "، مؤتمر الجمعيات الأهلية وتحديات القرن الحادي والعشرين ٢٢-٢٤ يناير، القاهرة، ٢٠٠٠م، ص١٠٣.

٢٦) محمد حسنين هيكل: " حديث عن السياسة الداخلية " مجلة وجهات النظر ي الثقافة والسياسة والفكر، ع(١٧)، م(٢)، القاهرة، المصرية للنشر العربي والدولي، يونيو ٢٠٠٠م، ص١٠٣.

٢٧) عبد السلام محمد الصباغ " تفعيل دور الجمعيات الأهلية المصرية في التعليم في ضوء خبرات بعض الدول المتقدمة "، دكتوراه غير منشورة، قسم أصول التربية، معهد الدراسات والبحوث التربوية، جامعة القاهرة، ٢٠٠١م، ص١٠٣.

٢٨) عزة سليمان وآخرون: " الجمعيات الأهلية وأولويات التنمية بمحافظات جمهورية مصر العربية " سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم (١٣٦)، القاهرة، معهد التخطيط القومي، يناير ٢٠٠١م، ص١٠٣.

٢٩) روث ج. كين ، "كيف تعلم المعلمين: طرق جديدة لتنظير التدريب العملي وممارسة النظرية"، ترجمة: محمد سلامة دم، مجلة مستقبليات، تصدر عن مكتب التربية الدولي بجنيف، المجلد (٣٢)، العدد (١٢٣)، سبتمبر ٢٠٠٢م، ص ص ٤٣٧-٤٣٨.

٣٠) عبد الرازق عبد الفتاح: " العلم والتكنولوجيا في مصر في القرن الحادي والعشرين الآمال والتحديات "، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٦م، ص١٣٥.

٣١) بشار عباس: " ثورة المعرفة والتكنولوجيا – التعليم بوابة مجتمع المعلومات "، مشق: دار الفكر، ٢٠٠١م، ص١٧.

٣٢) فتحي درويش محمد عشيبة، "الثقافة الإسلامية للطفل كأحد متطلبات التعامل مع العولمة"، المؤتمر الإسلامي في عصر العولمة، المؤتمر الدولي الرابع للفلسفة الإسلامي (٣-٤) مايو ١٩٩٩م، قسم الفلسفة الإسلامية، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ١٩٩٩م، ص٤٥٣.